اسم المادة	اسانيد وعلل
المرحلة	الدكتوراه
الكورس	الاول ـ ٢٠٢٣ ـ ٢٠٢٤
مدرس المادة	ا.د مقداد خزعل احمد
القسم	الحديث وعلومه
الايميل الجامعي	Muqdad.k@tu.edu.iq

المحـاضـرة الثانية / اسباب العلة

أسباب العلة

لقد حاولت من خلال استقراء شرح علل الترمذي لابن رجب، وغيره من كتب العلل أن أحدد أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث العلة، إذ الكلام عن هذه الأسباب، منظماً مجتمعاً، لم يقع لي في كتاب من الكتب التي تعرضت أن كتاب ابن رجب هو كتاب العلل الوحيد الذي تكلم على العلل كعلم له قواعده وأقسامه إلا أنه لم يفصل أسباب العلل في مبحث مستقل، وإنما عرض لها في مواضع متفرقة. ولعل دراستنا هذه بداية المحاولة في هذا الترتيب النظري لعلم العلل . وفيما يلي عرض لهذه الأسباب والكلام عليها، مع ذكر كلام ابن رجب في كل منها :

١-السبب العام(الوهم والخطأ) :وهو الذي يقف وراء الكثير من هذه العلل، إلا أنه الضعف البشري الذي لا يسلم منه مخلوق، ولا عصمة إلا الله ولكتابه ولرسول الله ﷺ - وما وراء ذلك ناس يصيبون ويخطئون، ويتذكرون وينسون، وينشطون ويغفلون على ما بينهم من تفاوت ذلك بين مكثر ومقل. ودخول الوهم والخطأ على الصحابة والتابعين والأئمة المتقدمين شيء معروف عند العامة والخاصة، وقد أشار الترمذي في علله آخر الجامع.

وقد تناول ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي هذا القسم الرابع الذي ذكره الترمذي بالشرح وذكر أقوال العلماء في أخطاء الثقات وأوهامهم فقال (١): وذكر الترمذي ههنا حكم القسم الرابع وهم الحفاظ المتقنون الذين يقل خطوهم، وذكر أنه لم يسلم من الأئمة، على حفظهم . وقال ابن معين من لم يخطىء في الحديث فهو كذاب. الخطأ كبير أحد من

وقال أيضاً: لست أعجب ممن يحدث فيخطىء، إنما أعجب ممن يحدث فيصيب .

وقال ابن المبارك ومن يسلم من الوهم وقد وهمت عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم وقد جمع بعضهم جزءاً في ذلك (٢).

ووهم سعيد بن المسيب ابن عباس في قوله تزوج النبي - ﷺ - ميمونة وهو محرم .

وأما أوهام كبار أئمة الحديث، فقد ذكر ابن رجب أقوالاً منها:

وفيما يلي عرض لأحاديث وهم فيها كبار الثقات:

١- منهم شعبة بن الحجاج: وثناء العلماء على شعبة جزيل طويل، فهو أمير المؤمنين في الحديث، ورجل روى عنه شعبة لا يسأل عنه، وكان الثوري يقول : (أستاذنا شعبة).

وقال الشافعي : (لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق).

ولكن لشعبة أوهاماً، وفي حديثه علل، وإن كانت قليلة، وقد وقف النقاد عليها :

مثال:أخرج الترمذي في العلل الكبير قال : حدثنا محمود بن غيلان قال (أنا) أبو داود قال: (أنا) شعبة، قال: (أنا) عبد ربه بن سعيد قال سمعت أنس بن أبي أنس، عن عبدالله بن نافع بن العمياء، عن عبدالله بن الحارث عن المطلب، أن رسول الله - ﷺ - قال: (الصلاة مثنى مثنى، تشهد في ركعتين، وتبؤس، وتمسكن وتقنع وتقول: اللهم اللهم فمن لم يفعل ذلك فهي خداج) .

وقال الليث: (أنا) عبد ربه بن سعيد عن عمران بن أبي أنس، عن عبد الله بن نافع بن العمياء عن ربيعة بن الحارث، عن الفضل بن عباس. سمعت محمد بن إسماعيل يقول: رواية الليث بن سعد أصح من حديث شعبة .

وشعبة أخطأ في هذا الحديث في مواضع -

١- فقال: عن أنس بن أبي أنس وإنما هو عمران بن أبي أنس.

٢- وقال: عن عبدالله بن الحارث، وإنما هو عن عبدالله بن نافع عن ربيعة بن الحارث.

٣-وربيعة بن الحارث هو ابن المطلب فقال: هو عن المطلب.

٤- ولم يذكر فيه عن الفضل بن العباس.

هذه أوهام لشعبة ذكرها البخاري جواباً على سؤال الترمذي له، وفيها بيان جلي لأخطاء الثقات ولو كانوا بمنزلة شعبة، وقد ذكر ابن أبي حاتم كلاماً للإمام أحمد في أوهام شعبة، فقال :

قال أحمد: ما أكثر ما يخطىء شعبة في أسامي الرجال.

السبب الثاني(خفة الضبط):أهل صدق وحفظ، ولكن يقع الوهن في حديثهم كثيراً. وعلى أسلوب ابن رجب في توليد الموضوعات من الكلمات، فقد شرح عبارة الترمذي وحشد لها عيون الشواهد من كلام أرباب هذه الصنعة، فقال: (ولكن ليس هو الغالب عليهم، وهذا هو القسم الذي ذكره الترمذي ههنا. وذكر عن يحيى بن سعيد أنه ترك حديث هذه الطبقة .

وعن ابن المبارك وابن مهدي ووكيع وغيرهم أنهم حدثوا عنهم، وهو أيضاً رأي سفيان وأكثر أهل الحديث المصنفين منهم في السنن والصحاح كمسلم بن الحجاج وغيره فإنه ذكر في مقدمة كتابه (١) أنه لا يخرج حديث من هو متهم عند أهل الحديث، أو عند أكثرهم، ولا من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط .

وذكر قبل ذلك أنه يخرج حديث أهل الحفظ والإتقان، وأنهم على ضربين:

أحدهما: من لم يوجد في حديثه اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش

والثاني: من هو دونهم في الحفظ والإتقان، وشملهم اسم الصدق والستر، وتعاطى العلم كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم).

من كل هذا نعلم أن حديث هؤلاء الذين كثر غلطهم، مقبول عند جماهير علماء الحديث، ولا يعني قبول حديثهم أن يؤخذ دونما تمييز بين الصواب والخطأ بل استطاع النقاد أن يحصوا ما لهم من أوهام ويسجلوا شوارد أخبارهم وشواذها، فكان نصيب كتب العلل من هذه الأوهام كبيراً. وكثيراً ما نقرأ الحديث في هذه الكتب ثم تذكر علته ويقال بعد ذلك، أخطأ فيه شريك، وهم فيه عطاء الخراساني. وهكذا .

وقد ذكر ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي عدداً من هؤلاء الثقات الذين يكثر الخطأ في حديثهم، مع ترجمة قصيرة لكل منهم، فأنار سبيل سالك هذا الدرب بمعرفتهم وأتاح لدارسي الكتاب فرصة كشف كثير من العلل.

١- عطاء الخراساني:مثال ذلك ما ذكره الترمذي في علله قال : (حدثنا علي بن نصر الجهضمي (نا) بشر بن عمر (نا) شعيب بن زريق أبو شيبة، قال حدثنا عطاء الخراساني، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس قال سمعت رسول الله - ﷺ - يقول : وعينان لا تمسهما النار عين بكت من خشية الله، وعين باتت تحرس في سبيل الله . عن سالت محمداً هذا الحديث فقال شعيب بن زريق مقارب الحديث ولكن الشأن في عطاء الخراساني، ما أعرف لمالك بن أنس رجلاً يروي عنه مالك يستحق أن يترك غير عطاء الخراساني قلت له : ما شأنه؟ قال: عامة أحاديثه مقلوبة .

ثم ذكر البخاري أمثلة لهذه الأحاديث المقلوبة التي يرويها عطاء الخراساني روى عطاء الخراساني، عن سعيد بن المسيب أن رجلا أتى النبي ﷺ - وأفطر في رمضان وبعض أصحاب سعيد بن المسيب يقولون سألت سعيداً عن هذا الحديث، فقال: (كذب على عطاء لم أحدث هكذاه) .

السبب الثالث: الاختلاط أو الآفة العقلية:

وقد تكلم ابن رجب عن هذا السبب أثناء الكلام عن اختلاط المشاهير من الثقات. وقد جعل هذا نوعاً من القسم الثاني من أقسام علم العلل، وبيان ذلك : أنه قسم علم العلل إلى قسمين:

القسم الأول في معرفة مراتب الثقات قول من يقدم منهم عند الاختلاف. القسم الثاني: ذكر قوم من الثقات، لا يذكر أكثرهم غالباً في كتب الجرح، وقد ضعف حديثهم - إما في بعض الأوقات، وهم المختلطون

أو في بعض الأماكن. أو عن بعض الشيوخ.فيكون ابن رجب قد ذكر هذا السبب في صورة طائفة من مشاهير الثقات، ففصل حالة كل منهم ذاكراً زمان الاختلاط ومكانه، ومن روى عنه في الاختلاط، ومن روى عنه ،قبله وضابط ،اختلاطه، وخلال الكلام عنه يشير إلى أحاديث رويت عنه في الاختلاط .

مفهوم الاختلاط:

والاختلاط: (آفة عقلية تورث فساداً في الإدراك، وتصيب الإنسان في آخر عمره، أو تعرض له بسبب حادث ما كفقد عزيز، أو ضياع مال، ومن تصيبه هذه الآفة لكبر سنة يقال فيه : اختلط بأخرة) .

ورغم أن كثيراً من الناس يختلطون إلا أن الاختلاط إذا أطلق انصرف إلى فئة قليلة منهم وهي فئة المحدثين، وذلك لما في اختلاط المحدث من أثر على

روايته، لا سيما وأنه الثقة العدل، المحتج به.

الكشف عن الاختلاط: والكشف عن الاختلاط يلقي على الناقد رجل العلل مهمة عسيرة شاقة، إلى جانب أنها دقيقة وخطيرة فهي لا تقتصر على متابعة المحدث في فترة دون فترة، أو مكان دون آخر أو عن شيخ دون سواه، بل تمتد مهمة رجل العلل حتى وفاة الرجل موضع النقد والعلة، ولمعرفة طريقة النقاد في الكشف الاختلاط، وتحديد زمنه يحسن بنا أن نستشهد بما ذكره البرذعي في مسائله لأبي زرعة الرازي، قال:

قلت لأبي زرعة قرة بن حبيب تغير؟ فقال: نعم، كنا أنكرناه بأخرة، غير أنه كان لا يحدث إلا من كتابه ولا يحدث حتى يحضر ابنه، ثم تبسم فقلت: لم تبسمت؟ قال: أتيته ذات يوم وأبو حاتم فقرعنا عليه الباب واستأذنا عليه، فدنا من الباب ليفتح لنا فإذا ابنته قد لحقت وقالت: يا أبتِ إن هؤلاء أصحاب الحديث ولا أمن أن يغلطوك أو أن يدخلوا عليك ما ليس من حديثك، فلا تخرج إليهم حتى يجيء أخي، [تعني علي بن قرة] ، فقال لها: أنا أحفظ فلا أمكنهم ذلك فقالت: لست أدعك تخرج إليهم فإني لا أمنهم عليك فما زال قرة يجتهد ويحتج عليها في الخروج، وهي تمنعه، وتحتج عليه في ترك الخروج إلى أن يجيء علي بن قرة حتى غلبت عليه، ولم تدعه.

فقال أبو زرعة: فانصرفنا وقعدنا حتى وافى ابنه علي.

قال أبو زرعة: فجعلت أعجب من صرامتها وصيانتها أباها.

هذه القصة تسلط ضوءاً باهراً على قضية الاختلاط، سواء من جانب النقاد الذين يكشفون على الرواة كما يكشف الطبيب على مرضاه أو من جانب المختلط وذويه الذين لا يذرون صاحبهم دونما رقابة ومتابعة وإنما هم خير عون للناقد على مهمته، إما بمنع المختلط من الرواية، أو صيانة كتبه والزامه التحديث منها، مع الرعاية والإشراف.

أشهر الرواة الذين اختلطوا وقد ذكر ابن رجب طائفة من مشاهير المختلطين، وفصل أحوالهم وما يتعلق باختلاطهم، وهم: عطاء بن السائب الثقفي، وحصين بن عبدالرحمن السلمي، وسعيد بن إياس الجريري، وسعيد بن أبي عروبة، وعبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، وأبان بن صمعة وسفيان بن عيينة، وأبو قلابة الرقاشي ومحمد بن الفضل الدوسي .

وتناول ابن رجب للمختلطين تناول فريد بين الكتب التي تعرضت لهم، وقد حرص ابن رجب على ما يلي:

١ - ذكر اسم المختلط ونسبه وكنيته وموطنه.

- بيان أقسام الرواة عنه، وجعلهم على أقسام :

أ- الذين رووا عنه قبل اختلاطه.

ب-الذين رووا عنه بعد اختلاطه .

ج- الذين رووا عنه قبل الاختلاط وبعده ولم يميزوا هذا من هذا.

د- الذين رووا عنه قبل اختلاطه وبعده وميزوا هذا من هذا. - ذكر ضابط التمييز بين السماع قبل الاختلاط وبعده.

وقد فصل ابن رجب في هذا الأمر الثالث وجمع أقوال العلماء التي تصلح ضابطاً للتمييز بين الرواية عنه قبل الاختلاط وبعده ونرى مثل هذا في كلامه على اختلاط عطاء بن السائب، فقال:

وقد اختلفوا في ضابط من سمع منه قديماً ومن سمع منه بأخرة ، فمنهم من قال: من سمع منه بالكوفة فسماعه صحيح ومن سمع منه بالبصرة، فسماعه ضعيف.

ومنهم من قال: دخل عطاء البصرة ،مرتين فمن سمع منه في المرة الأولى فسماعه صحيح، ومنهم الحمادان والدستوائي، ومن الثانية فسماعه ضعيف منهم وهيب وإسماعيل بن علية.

ومنهم من قال إن حدث عطاء عن رجل واحد فحديثه جيد، وان حدث عن جماعة فحديثه ضعيف وهو ضابط التمييز عند شعبة بالنسبة لروايات عطاء

ومنهم من قال: حديث شعبة وسفيان عنه صحيح لأنه قبل الاختلاط .

كل هذا يدلنا على الجهد الذي بذله علماؤنا في تتبع هذا السبب من أسباب العلة.

السبب الرابع: خفة الضبط بالأسباب العارضة: ونقصد بالأسباب العارضة أموراً تعرض للمحدث، تؤثر في ضبطه، دون أن تؤثر في إدراكه، وبهذا نميز هذه الأمور العارضة عن الاختلاط.

أسباب خفة الضبط:

١- من ابتعد عن كتبه لضياعها: معمر بن راشد الأزدي (ت١٥٣ه) :

وممن خف ضبطه لبعده عن كتبه معمر بن راشد، وهذا الرجل عده علي بن المديني(ت٢٣٤ه) ممن دار الإسناد عليهم ، وثناء العلماء عليه عظيم، ولكن ذلك لم يمنع من أن يقال فيه: (إذا حدثك معمر عن العراقيين فخفه، إلا عن الزهري وابن طاوس فإن حديثه عنها مستقيم فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا) . ونقل ابن رجب عن الإمام أحمد قوله: (حديث عبدالرزاق عن معمر أ من حديث هؤلاء البصريين كان يتعاهد كتبه وينظر فيها، يعني في اليمن، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة) ،

كما ذكر ابن رجب مثالاً الأحاديث المعلولة معمر بالعراق، وذلك أن معمراً روى حديثاً وهو: (أن أمر أحب إليّ من التي تكشف عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كوى أسعد بن زرارة من الشوكة) .

رواه باليمن عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل مرسلاً، ورواه بالبصرة عن الزهري عن أنس، والصواب (المرسل) .

٢-من اختلط لضياع كتبه: علي بن مسهر القرشي(ت١٨٩ه).

ومن الحفاظ من ضبطه لضياع كتبه فدخلت الأوهام على حديثه، فمنهم علي بن مسهر القرشي الكوفي قاضي الموصل ، ولي قضاءها للمهدي (سنة ١٦٦هـ)، وكان ثقة صالح الكتاب قبل ذهاب كتبه .نقل ابن رجب عن الإمام أحمد - من رواية الأثرم - أنه أنكر حديثاً، فقيل له : رواه علي بن مسهر فقال : إن علي بن مسهر كانت كتبه قد ذهبت فكتب بعد، فإن كان روى هذا غيره، وإلا فليس بشيء يعتمد.

٣- من ابتعد عن كتبه لاحتراقها: عبدالله بن لهيعة المصري (ت١٧٤ه).

وأما عبد الله بن لهيعة قاضي ،مصر، فهو من أجمع العلماء على خفة ضبطه قبل موته بسنين، والأكثر على أن هذا راجع إلى احتراق كتبه، روى العقيلي من طريق البخاري عن أبي بكير قال: (احترقت كتب ابن لهيعة سنة سبعين ومائة).

وقال ابن خراش: (كان يكتب حديثه احترقت كتبه، فكان من جاء بشيء قرأه عليه حتى لو وضع أحد حديثاً وجاء به إليه قرأه عليه).

قال الخطيب: (فمن ثم كثرت المناكير في روايته لتساهله).

وقال يحيى بن حسان: (رأيت مع قوم جزءاً سمعوه من ابن لهيعة فنظرت فإذا ليس هو من حديثه، فجئت إليه، فقال: ما أصنع ؟ يجيئون بكتاب فيقولون: هذا من حديثك، فأحدثهم) .

وقد فصل ابن رجب في الكلام عن ابن لهيعة، وذكر أقوال العلماء في تضعيفه من قبل حفظه، وساق بعض أحاديث رواها فوهم فيها .

قال ابن حجر في تهذيب التهذيب : ومن أشنع ما رواه ابن لهيعة ما أخرجه الحاكم في المستدرك من طريقه عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة قال: (مات رسول الله - ﷺ - من ذات الجنب)

وهذا مما يقطع ببطلانه لما ثبت في الصحيح أنه قال لما لدوه: (لم فعلتم هذا؟ قالوا: خشينا أن يكون بك ذات الجنب، فقال: ما كان الله ليسلطها علي) . وإسناد الحاكم إلى ابن لهيعة صحيح، والآفة فيه من ابن لهيعة.

٤- الانشغال عن العلم حفظاً وكتابةِ وضبطاً. (شريك بن عبدالله النخعي، حفص بن غياث).

ومن أسباب خفة الضبط - وبالتالي دخول الوهم والعلل - الانشغال عن العلم حفظاً وكتابة وضبطاً، وقد ذكر هذا السبب في علل من تولوا القضاء كشريك بن عبدالله النخعي وحفص بن غياث فأما شريك فقد ولي قضاء واسط (سنة ١٥٥هـ) وقال العجلي (: - بعد ما ذكر أنه ثقة - وكان صحيح القضاء، ومن سمع منه قديماً فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعدما ولي القضاء ففي سماعه بعض الاختلاط وقال صالح جزرة: (صدوق، لما ولي القضاء اضطرب حفظه).

وأما حفص بن غياث النخعي، أبو عمر الكوفي، فقد ولي القضاء في الكوفة وبغداد وللعلماء كلام كثير في الثناء عليه وتوثيقه، ولكنه (ولما ولي القضاء جفا كتبه) ، قال عنه أبو زرعة : ساء حفظه بعدما استقضي.

ومما أُنكر على حفص حديثه عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: (كنا نأكل ونحن نمشي) .

قال ابن معين: تفرد وما أظنه إلا وهم فيه، وقال أحمد: ما أدري ماذا كالمنكر له، وقال أبو زرعة: رواه حفص وحده.

٥- فقد البصر (عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١ه).

ومن الثقات من فقد بصره، وكان يعتمد على كتبه، فخف ضبطه ووهم فيها حدث به بعد ذلك، وهؤلاء كثيرون منهم: (عبد الرزاق بن همام) فبالرغم من أنه أحد الأئمة المشهورين وإليه كانت الرحلة في زمانه في الحديث، حتى قيل انه لم يرحل إلى أحد بعد رسول الله - ﷺ - ما رحل إلى عبدالرزاق، هذا ما قاله ابن رجب (معبراً عن توثيق العلماء لهذا العلم، بالرغم من كل هذا إلا أن حديثه ضعيف بعد فقد بصره، وهذا ما قرره الإمام أحمد بقوله : عبد الرزاق لا يعبأ بحديث من سمع منه وقد ذهب بصره، كان يُلقن أحاديث باطلة وقد حدث عن الزهري بأحاديث كتبناها من أصل كتابه جاء بخلافها .

السبب الخامس: قصر صحبة الشيخ: أعطى المحدثون طول ملازمة الشيخ وممارسة حديثه أهمية كبيرة فرجحوا من أجل ذلك - أسانيد كثيرة على أخرى، وأعانتهم معرفتهم بالصحبة والممارسة على تمييز كثير من الأوهام والعلل.

واهتمام النقاد بهذا الأمر جعلهم يتابعون الرواة عن شيخ ما فيقسمونهم فئات بين الأطول صحبة والأقصر، والأقل ممارسة والأكثر وممن اعتنى اعتناء فائقاً باختيار أكثر رجاله من بين الأوثق والأطول صحبة، الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، في كتابه الصحيح، وفي هذا يقول الإمام ابن رجب (ـ في شرحه لعلل الترمذي - وأما البخاري فشرطه أشد من ذلك، وهو أنه لا يخرج إلا للثقة الضابط، ولمن ندر وهمه ... ونذكر لذلك مثالاً، وهو أن أصحاب الزهري خمس طبقات .

الطبقات عن الزهري:

الطبقة الأولى: جمعت الحفظ والاتقان وطول الصحبة للزهري، والعلم

بحديثه والضبط ،له كمالك وابن عيينة وعبيد الله بن عمر، ومعمر ويونس

وعقيل وشعيب وغيرهم، وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري . للزهري، الطبقة الثانية: أهل حفظ واتقان ولكن لم تطل صحبتهم وإنما صحبوه مدة يسيرة ولم يمارسوا حديثه وهم في اتقانه دون الأولى، كالأوزاعي ،والليث وهؤلاء يخرج لهم مسلم عن الزهري. الطبقة الثالثة: لازموا الزهري وصحبوه ولكن تكلم في حفظهم: كسفيان بن حسين ومحمد بن إسحاق.

الطبقة الرابعة : قوم رووا عن الزهري من غير ملازمة، ولا طول صحبة، ومع ذلك تُكلم فيهم مثل: إسحاق بن يحيى الكلبي، ومعاوية ابن يحيى الصدفي، وإسحاق بن أبي فروة، وإبراهيم بن يزيد المكي، والمثنى بن الصباح، - ونحوهم، وهؤلاء قد يخرج الترمذي لبعضهم.

الطبقة الخامسة: قوم من المتروكين والمجهولين، كالحكم الأيلي وعبد القدوس بن حبيب.

ورجال البخاري - كما دل عليه الاستقراء - هم في معظمهم من الطبقة الأولى.

السبب السادس: اختصار الحديث أو روايته بالمعنى : رأي الجمهور على أن الرواية بالمعنى جائزة وقد دلل ابن رجب على جوازها بأقوال بعض الصحابة والتابعين وعلماء الحديث المتقدمين، وبان الله يقص قصص القرون السالفة بغير لغاتها، وقد قيد العلماء هذا الجواز فاشترطوا فيمن يروي الحديث بالمعنى أن يكون عارفاً بمواقع الألفاظ)، بصيراً بدلالاتها، حتى لا يجيل الحلال حراماً، أو يضع الدليل في غير مكانه. وفي شرح علل الترمذي تفصيل لهذا الموضوع، وعرض لأقوال العلماء فيه وأن الرواية بالمعنى إن لم يلتزم راويها بشرطها الذي يضمن عدم الاحالة، فإن هذه الرواية تكون سبباً في دخول العلة على الحديث.

وقد مثل ابن رجب لروايات بالمعنى أحال الرواة معناها، لاضطراب في المقدرة اللغوية، وعدم معرفتهم بلغة العرب أو عدم إدراك المراد من الحديث وسببه الذي قيل فيه .

وفي هذا يقول ابن رجب: (وقد روى كثير من الناس الحديث بمعنى فهموه منه فغيروا المعنى مثل ما اختصر بعضهم من حديث عائشة في حيضها في الحج، أن النبي - ﷺ - قال لها وكانت حائضاً: وانقضي رأسك وامتشطي، وأدخله في باب غسل الحيض، وقد أنكر أحمد ذلك على من فعله، لأنه يخل بالمعنى، فإن هذا لم تؤمر به في الغسل من الحيض عند انقطاعه، بل في غسل الحائض إذا أرادت الاحرام.

وروى بعضهم حديث إذا قرأ يعني الإمام فأنصتوا» بما فهمه من المعنى، فقال: إذا قرأ الإمام ولا الضالين فأنصتوا، فحمله على فراغه من القراءة، لا على شروعه فيها .

وروى بعضهم حديث كنا نؤديه على عهد رسول الله - ﷺ - يريد زكاة الفطر فصحف ،نؤديه فقال ،نورثه، ثم فسره من عنده فقال الجد.

كل هذا تصرف سيىء لا يجوز مثله) .

السبب السابع: تدليس الثقات. وقد يكون سبب العلة تدليساً أدركه النقاد فكشفوا فيه عن انقطاع في الإسناد أو رواية عن ضعيف غير اسمه أو كنيته . وغالباً ما تكون العلة في حديث الأعمش أو هشيم بن بشير أو إسحاق بن أبي فروة أو ابن جريج ناشئة عن التدليس.

والتدليس إما أن يكون:

تدليساً للإسناد: وهو أن يروي عمن لقيه ولم يسمع منه أو عمن عاصره ولم يلقه أو عمن سمع منه شيئاً ولم يسمع موضوع الرواية وفي كل هذا يوهم أنه سمع منه.

وتدليس الشيوخ: هو يسمي شيخه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يُعرف كي لا يُعرف.

السبب الثامن: الرواية عن المجروحين والضعفاء.

وقد تضمنت كتب العلل أحاديث ذكر أن علتها جرح الراوي، فكان هذا الجرح سبباً في العلة، وقد سبق وأن اشترطنا لدخول هذا الفرع في العلل أن يكون من الخفاء بحيث يغيب عن بعض الثقات الأعلام: كأن يروي مالك عن عبد الكريم أبي أمية، والشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى.

والأمثلة على هذا السبب من أسباب الجرح كثيرة ستذكر بعضها في هذه الدراسة، وينبغي التنبيه إلى أن الأغلب في العلل أوهام الثقات.

حتى الرواية من المجروحين كثيراً ما ترتبط بالثقة الذي روى الحديث.